

من يقود التحول؟

أفكار وأفكار

تستمر السيارات الكهربائية باجتياح شوارع أوروبا يوماً بعد يوم، مدفوعة بشعبية متزايدة، وابتكار تكنولوجي ولوائح تنظيمية جديدة. وهذا يعني أن صناعة السيارات في القارة بحاجة إلى التكيف من أجل البقاء، وهو تحول ضروري لكوننا، ولكن يجب إدارته بعناية لتجنب قدوم موجة من الأوروبيين العاطلين عن العمل.

فمع نمو التنقل الكهربائي، حدث تطور هائل في قطاع صناعة السيارات الذي بات يواجه، والعاملون فيه، أكبر تحول تكنولوجي ومهاري عرفه على الإطلاق. هذا بالإضافة إلى الاضطراب الناجم عن قوى أخرى مثل الأتمتة، وفقدان الوظائف لصالح البلدان منخفضة التكلفة، وعمليات الدمج والاستحواذ، وبالطبع تداعيات الوباء.

ولإدارة هذا الانتقال، نحتاج إلى الرد على بعض الأسئلة الصعبة والمهمة، ماذا سيحدث للعمال الذين لم تتوافق مهاراتهم مع تقنيات المستقبل بعد؟ وكيف نتأكد من استمرار قدرة أوروبا على المنافسة بوصفها مكاناً لتصميم وتصنيع السيارات؟ وكيف نتأكد أيضاً من أن الدول الأعضاء تعمل مع بعضها بعضاً وليس العكس؟

وبحسب التقارير ذات الصلة، هناك 14 مليون وظيفة في القارة الأوروبية تعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على صناعة السيارات لديها، ونصف هذه القوى العاملة تابع لسلاسل التوريد، وسيكون هؤلاء العمال هم الأكثر تضرراً من عملية

الانتقال إلى المركبات الكهربائية. ولكن عندما يتم التعامل مع هذه المتغيرات بشكل جيد، تزداد فرص النمو والابتكار، والأهم من ذلك، تتوفر وظائف لائقة وآمنة.

إن تراجع التصنيع في أوروبا لا يُعد خياراً، بل سيكون كارثياً على حياة الناس، وسيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وإلحاق الضرر بالاقتصاد. وإذا وضعنا رؤوسنا في الرمال وحاولنا مواصلة تصنيع السيارات كما فعلنا دائماً، فسيكون العمال حينها محاصرين بين جدران صناعة تمر بحالة تدهور منهجي.

وعلى النقيض من ذلك تماماً، سيكون هناك مجموعة كبيرة من الوظائف الجديدة ضمن النظام البيئي الجديد للتنقل الكهربائي، سواء في إنتاج البطاريات، أم في البنية التحتية لمحطات الشحن، والتي ستُولد نحو 581 ألف وظيفة جديدة. وإذا تم التعامل مع الواقع الجديد بطريقة صحيحة، فقد يجلب ذلك ميزة تنافسية لأوروبا لا مثيل لها، فهي تقود العالم بالفعل في أنواع أخرى من الابتكارات التكنولوجية، والتحول القادم سيكون بمثابة فرصة لاقتناص مكانها في طليعة التنقل الكهربائي، وتخزين البطاريات، وتكنولوجيا البنية التحتية للشحن أيضاً.

لم تتضح بعد هوية الاقتصاد العالمي الذي سيأخذ زمام المبادرة، لذلك فإن البلدان والمناطق التي تتبنى التحول إلى المركبات الكهربائية حالياً هي التي ستجلب الاستثمار والوظائف إليها لتقود الريادة عالمياً.

ولتحقيق ذلك، تحتاج أوروبا إلى مجموعة من السياسات المنسقة التي تمهد الطريق لثورة صناعية كهربائية جديدة. وهذا يعني سياسات الطاقة النظيفة، والبنية التحتية، والسياسة الضريبية، بالإضافة إلى القوى العاملة الماهرة

جوديث دارلينج - يوروأكتيف